الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/33/278
2 October 1978
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الثالثة والثلاثون
البنود ١٢ و ٢٤ و ٥٨ و ٧٧ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعي

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي

المسائل المتصلة بالاعـــلان

مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ وموجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لجامايكا لدى الامم المتحدة

يتقدم الممثل الدائم لجامايكا لدى الامم المتحدة بتحياته الى الامين العام للامم المتحدة، ويتشرف بوصفه رئيسا لمجموعة السبعة والسبعين في نيويورك بأن يلتمس، وفقا للمقرر المتخذ فـــي اجتماع وزراء خارجية مجموعة السبعة والسبعين الذى عقد اليوم، ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨، بمقر الامم المتحدة، تعميم الاعلان المرفق بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة تندرج تحت البنود ١٢ و ٢٤ و ٥٨ و ٧٧.

Digitized by UN Library Geneva

مرفـــق

الاعلان الذى اعتمده وزراء خارجية مجموعة السبعة والسبعين
بمقر الامم المتحدة يوم ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨

استعرض وزراء خارجية الدول الاعضاء في مجموعة السبعة والسبعين ، المجتمعين في مستهل الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة ، تطور الوضع الاقتصادى الدولي وحالة المفاوضات مع البلدان المتقدمة النمو بشأن اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، وأصدروا الاعلان التالي :

١ — ان الوزراء ، اذ يؤكدون من جديد الاعلان الذى اعتمدوه في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ ، يلاحظون بعظيم الارتياح الوحدة والتضامن المتزايدين بين مجموعة السبعة والسبعين ، رغم اختلاف مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الاعضاء ويلاحظون كذلك زيادة الانشطة وبرامج العمل من اجل التعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية ، مما يبرهن على الغرض المشترك للدول الاعضاء في مجموعة السبعة والسبعين ، وتصميمها على الاسهام ، من خلال تدابير للاعتماد الجماعي على الذات ، في اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد . ويعربون عن اعتزامهم مواصلة الاتصالات والمشاورات وتكثيفها فيما بين البلدان النامية بهدف توضيح مواقفها المشتركة في المفاوضات مع البلدان المتقدمة النمو .

٢ — ويعرب الوزراء مجددا عن عميق ايمانهم بأنه مازال يتعين اتخاذ خطوات وتدابير عاجلة ونشطة وملموسة بدرجة اكبر ، من قبل جميع اعضاء المجتمع الدولي ، مجتمعين ومنفردين ، للقيام دونما ابطاء بأنهاء الاستعمار والامبريالية والاستعمار الجديد والتدخل في الشؤون الداخلية والفصل العنصرى والتمييز العنصرى وجميع اشكال العدوان والاحتلال الاجنبيين ، التي تشكل عقبات رئيسية في سبيل التحرر الاقتصادى للبلدان النامية . وهم يؤكدون ان من واجب جميع الدول ان تقوم ، على نحو فعّال ، بدعم وتقديم المساعدة الى البلدان والاقاليم والشعوب التي تتعرض لهذه الممارسات وتتأثر بها حتى يتسنى لها ان تستعيد سيادتها الوطنية وسلامتها الاقليمية وجميع الحقوق الاخرى الاساسية وغير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حق تقرير المصير ، بهدف تمكينها من تحقيق الاستقلال ، وتشجيعا للتنمية والتعاون الدولي والسلم والامن الدوليين . كما انهم يحثون جميع البلدان على ان تمتنع عن الاشتراك في اى استثمار او انشطة اقتصادية تستهدف التجارة ، أو اعمال الاستغلال لأى موارد ، او اى استثمارات في الانشطة الاقتصادية في الاقاليم الخاضعة للممارسات السالفة الذكر او تشجيعها أو تعزيزها بأى صورة من الصور .

../..

Digitized by UN Library Geneva

٣ - وينظر الوزراء بعميق القلق الى التدهور المستمر للحالة الاقتصادية الدولية وأخطارها الكامنة ويلاحظون ان مظالم النظام الاقتصادى العالمي الحالي لم تواصل البقاء فحسب بل ازدادت سوءا بدرجة كبيرة ، ويرجع ذلك ، الى حد بعيد ، الى السياسات الاقتصادية المعاكسة التي تتبعها البلدان الصناعية الرئيسية . ويلاحظون في هذا الصدد ان البلدان النامية لازالت تعاني من الاثار الضارة للتقلبات في اسعار السلع الاساسية ، وللشك الناتج عن التذبذب المستمر لسعر الصرف ، والتضخم في البلدان المتقدمة النمو ، واتباع البلدان المتقدمة النمو لسياسات الحماية بشكل متزايد ضد صادرات البلدان النامية ، وتزايد اعباء الديون ، وتدهور معدلات التجارة ، وانعدام الوصول الملائم الى اسواق رأس المال والتكنولوجيا ، وتزايد صعوبات موازين المدفوعات وعدم تحقيق البلدان المتقدمة النمو لهدف المساعدات الانمائية الرسمية ، وكذلك انعدام التدابير الرامية الى حل المشاكل الخاصة وتلبية الاحتياجات الملحة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية واشد البلدان تأثرا ، وكذلك البلدان المستقلة حديثا من بين هذه البلدان .

٤ - ويأسف الوزراء بشدة لأنه لم يكن هناك تقدم حقيقي في المفاوضات الرامية الى اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية ، التي لا غنى عنها لاقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ولاسيما في المفاوضات بشأن المجالات الهامة ذات الصلة به ، مثل البرنامج المتكامل للسلع الاساسية والصندوق المشترك للسلع الاساسية ، والمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ، ونقل الموارد ، والاصلاح النقدى الدولي ، والديون وتصنيع البلدان النامية ، بما في ذلك تحويل منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية الى وكالة متخصصة . كما ينظرون بعميق القلق الى كون المناقشات التي تؤثر على مضمون المسائل الاقتصادية الدولية الهامة التي تمس المصالح الحيوية للبلدان النامية ، كتلك المسائل المتعلقة بالمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ، ماتزال مستمرة دون اشتراك هذه الدول وبدون ايلاء الاعتبار الواجب لمصالحها .

٥ - ويعتبر الوزراء اعتبارا جازما ان الجمود في معظم هذه المفاوضات هو نتيجة لاستمرار انعدام الارادة السياسية الملائمة من جانب اغلب البلدان المتقدمة النمو ، لاسيما البلدان الصناعية الرئيسية ، للدخول في المفاوضات الحقيقية الهادفة اللازمة لاقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد .

٦ - وفي هذا الصدد يعتبر الوزراء ان التوقف الاخير في اعمال اللجنة (الجامعة) المعنية باقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد والمنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٣٢/١٧٤ ، بل وعدم الاتفاق على الطريقة التي ستفي بها بولايتها ، انما يعكس في الحقيقة احجام البلدان المتقدمة النمو عن التصدى للتغيرات الهيكلية الضرورية وغيرها في العلاقات الاقتصادية الدولية ، والتي تعد حيوية ليس لمصلحة البلدان النامية وحدها ، ولكن لمستقبل المجتمع العالمي في واقع الامر . ولذلك يشدد الوزراء على

Digitized by UN Library Geneva

ان الشرط الأساسي لنجاح عمل اللجنة هو أن تبدى جميع البلدان المتقدمة النمو ارادتها السياسية الاصيلة للدخول في مفاوضات مع البلدان النامية للوصول الى نجاح حقيقي ، من خلال قرارات محددة ، بشأن المسائل المعروضة على اللجنة .

٧ - ويؤكد الوزراء من جديد بشدة ان منظومة الامم المتحدة هي الاطار الوحيد الذى ينبغي أن تدور فيه جميع المفاوضات العالمية الطابع المتصلة باقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد . وفي هذا الصدد ، واذ يؤكدون من جديد ضرورة اشتراك جميع البلدان ، على قدم المساواة ، في عملية اتخاذ القرارات ، يشددون على الدور الرئيسي للجمعية العامة .

٨ - ويعرب الوزراء مجددا عن التزام البلدان النامية الذى لا يزعزع نحو النظام الاقتصادى الدولي الجديد ويؤكدون استعداد البلدان النامية لاجراء حوار ومفاوضات حقيقيين مع البلدان المتقدمة النمو بشأن جميع المسائل المتصلة باقامته . وينتظرون من المداولات والمفاوضات الجارية في الدورة الحالية للجمعية العامة ، وكذلك في محافل أخرى ، لاسيما مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومؤتمر الامم المتحدة القادم لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، أن تؤدى الى احراز تقدم ذى شأن نحو اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد .

٩ - وفي هذا الصدد ، يؤكد الوزراء ضرورة ان تحدد الدورة الحالية للجمعية العامة ، وفقا لمبادئ وأهداف النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، المبادئ التوجيهية للسياسة العامة من أجل اعداد الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة بالاشتراك والانخراط الكاملين لجميع الدول . وفي هذا الصدد لابد من ان تتضمن الاستراتيجية ، في اطار الأهداف والغايات الثابتة والمحددة ، تعهدات بتنفيذ تدابير ملموسة في اطار فترات زمنية محددة .

١٠ - ويؤكد الوزراء على الحاجة الى وضع نظام دولي جديد في ميدان الاعلام كعنصر هام في الجهود التي تقودها البلدان النامية لخلق علاقات دولية جديدة بوجه عام ولاقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد بوجه خاص . ولهذا الغرض يعربون عن عزمهم على القيام ، فرادى ومجتمعين ، بتعزيز وسائط الاتصال الجماهيرى لديهم . وفضلا عن ذلك ، فانهم يدعون وسائط الاعلام في البلدان المتقدمة النمو الى تأييد مبادئ وأهداف النظام الاقتصادى الدولي الجديد . وينبغي لادارة شؤون الاعلام في الامانة العامة للأمم المتحدة ، وسائر الدوائر الاعلامية الدولية ان تزيد من أنشطتها في جميع الميادين التي تهم البلدان النامية ، لاسيما في الميدان الاقتصادى ، تمشيا مع أهداف النظام الاقتصادى الدولي الجديد .

١١ - ويناشد وزراء الخارجية جميع البلدان المتقدمة النمو ان تؤدى ، على نحو مفيد ، أدوارها في المفاوضات المتصلة باقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، حتى يتسنى احراز تقدم حقيقي قبل الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المزمع عقدها في سنة ١٩٨٠ ، وبذلك تهيئ ظروفا مواتية لنجاحها ، وللتمكن من البدء في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية .

Digitized by UN Library Geneva